النفط ينخفض إلى 48.01 دولار للبرميل

انخفض سعر برميل النفط الكويتي، أول أمس الاثنين، بواقع 79 سنتاً ليصل إلى 48.01 دولار، مقابل 48.80 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، انخفضت أسعار النفط بأكثر من 1بالمئة عند تسوية تعاملات أول أمس، مع عودة مخاوف تراجع الطلب على الخام.

وأدت الزيادة المستمرة في حالات الإصابة بفيروس كورونا على مستوى العالم إلى سلسلة من الإغلاق المتجدد، بما في ذلك الإجراءات الجديدة الصارمة في جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة.

فيما أضافت الشركات الأمريكية منصات للتنقيب عن النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي، للمرة الـ11 في آخر 12 أسبوعاً.

واتفقت "أوبك+" على تخفيف التخفيضات العميقة لإنتاج النفط بداية من يناير بمقدار 500 ألف برميل يومياً، على أن تجتمع شهرياً لمناقشة تعديلات سياسة الإنتاج.

وعند تسوية جلسة أمس، تراجع سعر العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي "تسليم يناير بنسبة 1.1بالمئة ليصل إلى 45.76 دولار للبرميل.

وزير النفط يكرم فريق متابعة قضية «الإغراق»

قام وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل بتكريم أعضاء الفريق التخصصي لمتابعة قضية الإغراق المرفوعة من جانب هيئة التحقيق في وزارة التجارة و الصناعة الهندية ضد صادرات دولة الكويت من منتج المونو ايثيلين جلايكول و المنتج من قبل شركة ايكويت للبتروكيماويات والتي تكللت اعماله بانهاء القضية و اغلاق الملف من الجانب الهندي من دون اي تاثير على صادرات دولة الكويت

وقال بيان صحفي صادر من وزارة النفط، ان هذا الفريق قد تشكل في فبراير 2020 بقرار مجلس الوزراء الموقر لمتابعة القضية بعضوية نخبة من المختصين من وزارة الخارجية ووزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للصناعة وشركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة ايكويت للبتروكيماويات وإدارة الفتوى والتشريع وبرئاسة معالي الوزير د. خالد الفاضل.

جانب من التكريم

وكان اغلاق الملف في نوفمبر 2020 نتيجة الجهود الحثيثة والتنسيق اللا محدود والتعاون المشترك بين الجهات المختلفة لتحقيق الاهداف المتفق عليها وهي حماية حقوق ومصالح دولة الكويت عالمياً وانهاء التحقيق دون فرض تدابير لمكافحة الإغراق وفق الدعوى المرفوعة من قبل السلطات الهندية على صادرات عدد من الدول من بينها دولة الكويت. و اشاد معالي الوزير د. خالد الفاضل بعمق العلاقات التجارية و الاقتصادية التاريخية بين البلدين الصديقين و الذي يشهد تطورا ايجابيا.

للمرة الثانية خلال تعاملات الأسبوع الجاري

البورصة تتباين عند الاغلاق مع زخم على أسهم السوق الرئيسي

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الثلاثاء على تباين، وذلك للمرة الثانية خلال تعاملات الأسبوع الجاري، وسط تزايد ملحوظ في وتيرة التداولات وخاصة على أسهم السوق الرئيسي.

ونجح المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" في الارتفاع أمس الثلاثاء بنسبة 0.61بالمئة و0.86بالمئة على الترتيب، فيما تراجع المؤشران العام والأول بنحو 0.15بالمئة و0.41بالمئة على التوالي.

وارتفعت سيولة البورصة الكويتية أمس الثلاثاء بنحو 33.3بالمئة لتصل إلى 47.96 مليون دينار مقابل 369.17 مليون دينار بالأمس، كما شهدت أحجام التداول قفزة بنسبة 131.3بالمئة لتقترب من 370 مليون سهم مقابل 159.62 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وتركز نحو 82.3بالمئة من أحجام تداول البورصة على أسهم السوق الرئيسي، وحظيت أسهمه على أكثر من 40بالمئة من سيولة البورصة الكلية بقيم تداول بلغت 19.27 مليون دينار تقريباً.

قطاعياً، ارتفعت مؤشرات 8 قطاعات أمس الثلاثاء بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 3.50بالمئة، بينما تراجعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى يتصدرها المنافع بانخفاض نسبته 2.47بالمئة.

وجاء سهم "بريق" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو كبير نسبته 85.82بالمئة، وذلك عقب عودة السهم للتداول أمس الثلاثاء بعد إيقاف استمر لقرابة الشهر.

في المقابل، تصدر سهم "يوباك" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنسبة 13.51بالمئة بإقفاله عند مستوى 320 فلساً للسهم، وذلك من خلال تداول 10.55 ألف سهم بقيمة 5.59 ألف دينار.

وتصدر سهم "بيتك" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 4.55 مليون دينار مُتراجعاً بنحو 0.44بالمئة، بينما تصدر سهم "التعمير" نشاط الكميات بتداول 126.71 مليون سهم مُتراجعاً بنسبة 8.41بالمئة.

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن بورصة الكويت حافظت على استقرارها بعد الترقية والانضمام إلى مؤشر مورغان ستانلي "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة في أواخر نوفمبر/تشرين ثاني الماضي.

وأوضح دياب في حديثه، وفقا لموقع "مباشر"، أن القيمة السوقية للبورصة الكويتية ارتفعت بما يزيد عن 500 مليون دينار بعد جلسة الترقية، فيما كان الأداء لمعظم الشركات الـ 21 المنضمة إلى المؤشر منذ يوم الترقية إيجابياً.

وأضاف أن "التوقعات للمرحلة القادمة تبدو إيجابية؛ بعد الانتعاش الذي رأيناه على صعيد النتائج المالية للشركات والبنوك المدرجة في الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بالربع الثاني".

وبين أن الأمور تُبشر بأننا قد نكون تجاوزنا أو في الطريق للتعافي وتجاوز أزمة جائحة كورونا (كوفيد19–) وتأثيراتها السلبية على معظم قطاعات السوق لاسيما بعد التوصل إلى لقاحات مضادة للفيروس من قبل العديد من الشركات المطورة والعودة مرة أخرى إلى أساسيات السوق.

تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 40 بالمئة

33 مليار دولار خسائر الاقتصاد الكويتي جراء جائحة كورونا

علي الموسى

الموسى: الاعتماد على النفط بمثابة الكارثة التي حلت بالاقتصاد

الفهيد: لا بديل عن الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة المقبلة

مرت تسعة أشهر على انتشار جائحة كورونا في الكويت، وفي ظل استمرار تشديد الإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس، ذكر تقرير حكومي أن إجمالي خسائر الكويت من جائحة كورونا بلغ 33 مليار دولار، فيما كشف عن إجراءات سيتم اعتمادها لمواجهة الأزمة المتنامية، بحيث تركز على إجراءات تقشفية تخفض من تكاليف الدعم وتزيد من الإيرادات الضريبية.

وقال تقرير إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي، إن خسائر الاقتصاد الكويتي جاءت بسبب العديد من العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع المالي في البلاد، أبرزها تراجع أسعار النفط، فضلا عن خفض الإنتاج النفط التزاما بقرار لجنة "أوبك+".

وأضاف التقرير الحكومي أن توقف الأعمال لمدة ثلاثة أشهر بعد تفشي فيروس كورونا، كبد الاقتصاد خسائر لم تشهدها الكويت منذ الغزو العراقي عام 1990، كما تراجعت الإيرادات الحكومية في ظل التوقف عن تحصيل الرسوم المالية، فضلا عن قرار وقف تحصيل الأقساط الحكومية. وكشف التقرير عن تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 40 في المائة، حيث بلغت ما يقرب من 37 مليار دولار خلال العام الحالي، بالمقارنة مع 62 مليار دولار خلال عام 2019.

وأوضح أنه فيما تراجعت الإيرادات المالية التي ساهمت في تفاقم عجز الميزانية، وشح السيولة، واجهت الحكومة الكويتية زيادة في الإنفاق بسبب إجراءات مكافحة تفشي فيروس كورونا، وغيرها من الأمور الناجمة عن الجائحة منذ بداية شهر فبراير الماضي.

وفي السياق، قال مصدر حكومي كويتي لـ"العربي الجديد" إن الحكومة واجهت أزمة مالية غير مسبوقة خلال العام الجاري بسبب تفاقم عجز الميزانية، على خلفية تراجع الإيرادات النفطية وتوقف الأعمال والأنشطة التجارية.

وذكر المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن مجلس الوزراء بدأ أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي بعد تفاقم الخسائر على خلفية أزمة جائحة كورونا، مشيرا إلى أن رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، كان قد كلف وزير المالية براك الشيتان لإعداد وثيقة الإصلاح الاقتصادي من أجل تطوير الميزانية. وأضاف أن وزير المالية بمشاركة ممثلين عن البنك المركزي الكويتي وغرفة التجارة والصناعة الكويتية، والمجلس الأعلى للتخطيط والشؤون الاقتصادية، أنهوا إعداد وثيقة الإصلاح الاقتصادي التي سيتم بدء تطبيق بنودها بداية من العام المقبل.

وعن أبرز البنود الواردة في الوثيقة الاقتصادية، أكد المصدر أنه سيتم تقليص الدعم المقدم للمواطنين من خلال وضع آلية تتضمن 3 شرائح، مشيرا إلى أن الدعم لن يصل إلا لمستحقيه، فيما كشف عن نية الحكومة فرض الضرائب ووقف التعيينات الحكومية.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى وفقا لموقع "العربي الجديد" إن تأخر الحكومة في البدء بخطوات الإصلاح الاقتصادي خلال الأعوام الماضية أدى إلى زيادة معاناة الكويت، بعد صدمة كورونا التي فاقمت من حجم الخسائر. وذكر الموسى أن الاعتماد على الصادرات النفطية كان بمثابة الكارثة التي حلت بالاقتصاد، داعيا الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل، فضلا عن ضرورة الاهتمام بالصناعات النفطية الأخرى التي قد تساهم في تنمية الموارد المالية.

وبحسب بيانات وزارة المالية الكويتية، تمثل الإيرادات النفطية ما يقرب من 92بالمئة من الناتج المحلي الكويتي. من ناحيته، ذكر الباحث الاقتصادي الكويتي عادل الفهيد، أن أزمة جائحة كورونا كبدت الاقتصاد الكويتي خسائر أكثر من اقتصاديات الدول الأخرى التي سعت خلال السنوات الماضية إلى تنويع مصادر الدخل، بسبب التوجه العالمي للاعتماد على الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مشيرا إلى أنه يجب استغلال الأزمة من أجل التفكير في مستقبل الاقتصاد الكويتي، وإعداد خطط بعيدة المدى من أجل رفاهية الأجيال المقبلة.

وقال الفهيد خلال اتصال هاتفي مع "العربي الجديد" إن الأزمات المتلاحقة مثل تفاقم عجز الميزانية وشح السيولة التي هددت رواتب العاملين في المؤسسات الحكومية، تؤكد أنه لا بديل عن الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة المقبلة، داعيا الحكومة إلى عدم التردد في البدء بتطبيق الإصلاحات مثل فرض الضرائب التصاعدية وضريبة القيمة المضافة ومحاربة الفساد ووقف الامتيازات الممنوحة للقياديين في الدولة، فضلا عن تقليص اعتمادات العلاج في الخارج التي تكبد خزينة الدولة أموالا طائلة.

وأشار الفهيد إلى فشل الحكومة في التوافق مع نواب مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الماضي، من أجل إقرار قانون الدين العام ووثيقة الإصلاح الاقتصادي التي تم تسريب بعض بنودها، فيما أكد رفضه للابتزاز النيابي الذي يؤدي إلى تأخير معالجة الأوضاع الاقتصادية. ووفقا لبيانات وزارة المالية الكويتية فإن بند رواتب العاملين في الجهات الحكومية، في ميزانية العام المالي 2020/2021، يبلغ نحو 39 مليار دولار سنويا. وكان وزير المالية الكويتي براك الشيتان قد حذر من عدم إقرار قانون الدين العام الذي يتضمن طلب الحكومة اقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار، حيث لاقى القانون معارضة واسعة من نواب مجلس الأمة الكويتي، فيما تشير التوقعات إلى إمكانية صدور مرسوم ضرورة بالقانون بسبب استمرار أزمة شح السيولة.

تحت رعاية محافظ بنك الكويت المركزي

«بوبيان»: موظفونا أتموا برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد

إدارة التدقيق الشرعي في البنك

أتم جميع العاملين في قطاع التدقيق الشرعي ببنك بوبيان برنامج (شهادة المدقق الشرعي المعتمد) والتى تعتبرأحد برامج مبادرة كفاءة التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية بإشراف معهد الدراسات المصرفيةبهدف تعزيز الحوكمة في أعمال الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في دولة الكويت.

وقال مساعد المدير العام ومدير إدارة التدقيق الشرعي في البنك الشيخ فواز الكليب أن مشاركة العاملين في قطاع التدقيق الشرعي بالبنك في هذا البرنامج يأتي في إطار حرص إدارة البنك على منح جميع المدققين الشرعيين الدورات التدريبية اللازمة التى من شأنها زيادة خبراتهم في هذا المجال .

وأضاف ان هذا التوجه يأتي مواكباً لتوجه بنك الكويت المركزي بضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات التي تسهم في رفع قدرات كوادر التدقيق الشرعي في دولة الكويت والعمل على تأهيلهم علمياً ومهنياً .

وكان معهد الدراسات المصرفية تحت رعاية محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة المعهد الدكتور محمد يوسف الهاشل قد قام بتكريم خريجي المجموعتين الأولى والثانية من برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد والتى شارك فيها نخبة من الكويتيين العاملين والمهتمين في مجال التدقيق الشرعي، بلغ مجموعهم 59 مشاركاً.

واوضح الشيخ الكليب " يمتاز هذا البرنامج بكونه قفزة نوعية في تطوير مهارات العاملين في المصرفية الإسلامية، حيث يولي الجوانب العملية التطبيقية في مجال التدقيق الشرعي اهتماماً كبيراً".

وأضاف ان ما يزيد من أهمية البرنامج كون المحاضرين فيه من العلماء والخبراء المتخصصين في الاقتصاد والتمويل الإسلامي من العديد من الدول ذات الباع الطويل في هذا المجال الهام .

يذكر ان بنك الكويت المركزي عمل على تنظيم برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفيةليكون أحد أدوات حوكمة مهنة التدقيق الشرعي في دولة الكويت، حيث يهدف البرنامج لإعداد كوادر مؤهلة لأعمال التدقيق والرقابة الشرعية على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد تم إعداد هذا البرنامج بعد دراسة مستفيضة لمتطلبات ومهام الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وبالرجوع إلى المعطيات الفنية والمهنية الأساسية التي قام عليها تصميم البرنامج المتمثلة في المفاهيم والعمليات ، والمعايير الشرعية وآليات التدقيق الشرعي.

كما روعيت التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية وأيضا ما جاء في لوائح هيئة أسواق المال بشأن نظام الرقابة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويحصل المتدرب بعد اجتيازه لساعات التدريب والاختبارات المطلوبة على شهادة مدقق شرعي معتمدة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، تمكنه من العمل في الرقابة والتدقيق الشرعي.

وتعتبرهذه الشهادة مؤهل مهني ومتطلب أساسي وإلزامي للحصول على وظيفة مدقق شرعي (داخلي / خارجي) في القطاع المصرفي والمالي الإسلامي بدولة الكويت.

«المتحد» يطلق حملة «الحصاد الإسلامي»

أعلن البنك الأهلي المتحد عن إطلاق حملته الجديدة على الحصاد الإسلامي، حساب السحب على الجوائز الإسلامي الأول في الكويت والحاصل على "جائزة أفضل برنامج إدخار في الكويت للعام 2019" من مجلة بانكر ميدل إيست المرموقة"، حيث تهدف هذه الحملة إلى جذب المزيد من العملاء وتشجيعهم على استثمار مدخراتهم والتمتع بالمزايا العديدة التي يقدمها حساب االحصاد الإسلامي لعملائه ، والتي جعلته حساب التوفير الإسلامي الأكثر تفضيلا ، حيث يقدم لعملائه أكبر عدد من فرص للفوز على مدار العام من خلال ما يزيد عن 800 جائزة سنويا ويعيد رسم حياة الآلاف من الرابحين من سعداء الحظ من خلال جوائزه القيمة .

تشمل هذه الحملة العملاء الجدد الذين سيقومون بفتح حساب الحصاد اعتبارا من الأول وحتي الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر الحالي ، حيث سيتأهلون تلقائيا للحصول علي فرصة لدخول السحب علي واحدة من سبع جوائز نقدية وتبلغ الجائزة الأولي 1500 دينار كويتي ، والجائزة الثانية 1000 دينار كويتي ، والجوائز من الثالثة حتي السابعة تقدر ب500 دينار كويتي لكل منها .

ومن المقرر أن يتم الإعلان عن الفائزين في هذه الحملة فى السادس عشر من يناير 2021 ، لتكون بمثابة مكافاة لعملاء الحصاد الجدد وحافزا لتشجيع كافة شرائح المجتمع علي فتح حسابات توفير جديدة أو تنمية حساباتهم الحالية.

الجدير بالذكر أن حساب الحصاد الإسلامي يتضمن باقة من الجوائز النقدية التي يطمح لها العملاء سعيا لتحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.. وبالإضافة إلى هذه الباقة من الجوائز الجذابة، يحظى العملاء بأرباح سنوية متوقعة على أساس عقد الوكالة ضمن هذا الحساب، وهو ما يجعل حساب الحصاد الإسلامي مفيدا للأسرة وللراغبين في التوفير بوجه عام من خلال تحقيقه للعديد من المميزات سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل مما يقابل باستحسان وتقدير مختلف العملاء سواء الجدد أو الحاليين.